المحاضرة السادسةعلم الاجتماع السياسي

تابع

السلطة السياسية والنظم السياسية

خامسا : وظائف المجتمع للدولة

كما تقوم الدولة بتقديم الوظائف وخدمات جليلة للمجتمع بدوره يتحمل جملة خدمات يقدمها للدولة لكى تتمكن الأخيرة من القيام بواجبها القيادي والتنظيمي الذى يعتمد عليه تقدم المجتمع وتطوره . فالمجتمع يقوم بمجموعة وظائف أساسية لأفراد والدولة تمكن كل منهما من تحقيق أهدافه والوصول إلى طموحاته المنشودة. ومن أهم الواجبات التي يقدمها المجتمع للدولة ما يلى :

١- تعاون أبناء المجتمع مع أجهزة الدولة المختلفة وإطاعتهم للأنظمة والقوانين التي تشرعها الدولة من أجل سعادتهم ورفاهيتهم. ان تعاون المجتمع مع الدولة سيمكن الأخيرة من القيام بوظائفها بأحسن صورة ممكنة ويحفزها إلى تقديم المزيد من الجهود البناءة للمواطنين .
المجتمع يزود الدولة بالكادر البشرى الذى تحتاجه أجهزتها الإدارية والمهنية والوظيفية . فإذا كان المجتمع واعيا ومتعلما ومتدرباً على صناف الفنون والمهارات والكفاءات العلمية والتكنولوجية فإنه سيتمكن من تجهيز الدولة بالكوادر العمية والأخصائية التي تحتاجها والعكس هو الصحيح اذا كان المجتمع غير متعلم وغير مدرب .
لهذا من مصلحة الدولة نفسها ان تعمل وتناضل من أجل تطوير إمكانيات الشعب ورفع نوعيته وقدرته على العمل والإنتاج . وهذا يكون من خلال الاهتمام بالمؤسسات الثقافية والتربوية والمؤسسات العائلية والاقتصادية والصحية.
٣- واجبات المجتمع الكبرى التي تحافظ على النظام الاجتماعي وتمكن الدولة من القيام بنشاطاتها ووظائفها .
وهذه الواجبات يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

أ - من أهم واجبات المجتمع العمل على تحقيق طموحاته وأغراضه من خلال القضاء على الصراعات الداخلية التي قد تنشأ بين أفراده وجماعاته وتحقيق الوحدة السيكولوجية والاجتماعية بينهم . وواجب كهذا يمكن المجتمع من السير قدما نحو تنفيذ واجباته ووظائفه وبالتالي الوصول إلى أهدافه القريبة والبعيدة الأمد.

ب - على المجتمع أن يحمى نفسه من الأخطار والتحديات التي تهدد كيانه ووجوده . فهو يجب أن يتحذر من الأعمال المقصودة أو غير المقصودة التي يقوم بها عدد من أفراده والتي قد تستهدف نظامه اللغوة مثلاً أو أصالته الاجتماعية والحضارية او توازنه العضوي أو تقدمه في الأصعدة المادية والعلمية .... الخ .

جـ- ضرورة قيام المجتمع بتحفيز أفراده على العمل المثمر الذى ينتج في تطوير المجتمع وتقدمه في مختلف الميادين الحياتية . والتحفيز هذا يأخذ عدة أشكال كتشجيع المواطنين على الإسهام والمشاركة في الأعمال المنتجة والخلاقة وتقدم الجوائز والمكافآت للمبدعين والبارزين في العمل الجيد وتقييم الأشخاص الجيدين في العمل ومعاقبة المسيئين ... الخ .

د- قيام المجتمع بتسهيل عملية الاتصال والتفاعل الاجتماعي والوظيفي بين الأدوار القيادية الوظيفية والأدوار الروتينية التي تقع في قاعدة الهرم الوظيفي. فالأوامر والوصايا ينبغي ان تمرر بسهولة من المراكز العليا في المجتمع إلى المراكز الواطئة . ثم ان هذه الأوامر يجب ان تتم بالصفة السلطوية والشرعية لكى تطاع وتنفذ بأسرع وقت ممكن . وهنا يتمكن المجتمع من القيام بوظائفه المطلوبة والمخططة له من قبل قادته وزعمائه.

هـ - ضرورة اعتقاد النظام الاجتماعي بإيديولوجية وعقيدة واحدة ترشده إلى العمل المنظم والجدى الذى يسهم في تطوير المجتمع وتحقيق أهدافه الكبرى . بينما اذا كان النظام الاجتماعي يعتقد بآراء وأيديولوجيات وأفكار كثيرة ومتناقضة فان أفراده سيصطدمون الواحد مع الآخر . وهذا ما ينتج في تصدع كيان المجتمع وتبعثر وحدته الوطنية.

سادسا : شرعية السلطة ومبرراتها

أشرنا في بداية الفصل بأن السلطة هي القوة التي تمارسها الدولة بعد ان تبرر شرعيتها وشرعية استعمالها . والشرعية (Legality) هي القوة التي تبررها الأحكام والقوانين المتفق عليها من قبل الدولة والشعب. وشرعية السلطة (Legality of Authority) هي قوة الدولة التي تبررها القيم والأحكام والقوانين المرعية في المجتمع. ان الشرعية هي التي تخول الدولة استعمال القوة ضد المخالفين والجانحين والعصاة ، ولولا هذه الشرعية لكانت قوة الدولة قوة تعسفية ولكان استعمالها غير عادل وغير منصف . واذا كانت قوانين الدولة غير شرعية (Illegal) فان الأفراد لا يطيعونها ولا يمتثلون لأوامرها وشروطها . لذا فشرعية القوانين وشرعية السلطة هي التي تجعل الأفراد يخضعون لتعاليم وأوامر الدولة وهى التي تمكن الأخيرة من حكم المجتمع وتمنحها السيادة المطلقة باتخاذ القرارات المناسبة التي تكفل تقدم المجتمع وسيره إلى الأمام .

بيد ان السلطة لا تكون شرعية وقوية ومؤثرة في سير الأحداث التي تطرأ على المجتمع ولا يمكن ان تعبر عن أماني وطموحات الشعب الذى تحكمه ولا يمكن ان تنال تأييد واحترام الشعب دون اعتمادها على بعض المبررات المنطقية والعقلانية التي تدعم وجودها وتعزز مكانتها وتدافع عن قراراتها وطموحاتها . والمبررات التي تستند عليها شرعية السلطة وتستند عليها الدولة في قوتها وحكمها وسيادتها على الشعب تكون على أشكال وصور مختلفة بعضها قديم العهد وبعضها الآخر حديث ويتفق مع الأحوال والظروف المعاصرة التي تعيشها المجتمعات العصرية. ولكن مبررات شرعية السلطة تعتمد على الظروف الحضارية والاجتماعية السائدة في المجتمع وتعتمد على طبيعة وقيم وعادات وتقاليد وأهداف أبناء المجتمع وتعتمد أيضاً على درجة النضوج الحضاري والاجتماعي للمجتمع. وبصورة عامة يمكن تقسيم مبررات شرعية السلطة إلى خمسة أقسام أساسية هي:

١- المبررات التي تستند علي الدين (نظرية التفويض الإلهي).
٢- المبررات التي تستند على العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية.
٣- المبررات الدستورية العقلانية.
٤- المبررات الكرزماتيكية .
٥- مبررات المصلحة العامة والصالح العام.

١- المبررات التي تستند على الدين

السلطة التي تستند سيادتها على حكم الدين تدعى بأنها مفوضة من قبل الله سبحانه وتعالى بحكم المجتمع ، وأن قوانينها وأحكامها منزلة من السماء لهذا ينبغي طاعتها والتمسك بها والتصرف بموجب شروطها وتعليماتها . والملك أو السلطان أو الخليفة هنا يعتبر واسطة بين الله والشعب ، فهو الذى يستلم أوامره وقوانينه من الرب ويمررها بدوره إلى أبناء الشعب لكى يلتزمون بها وينفذوها كما هي دون جدل أو اعتراض . ومن أمثلة السلطة التي تستند على الدين الخلافة الإسلامية خلال عهد الخلفاء الراشدين وخلال العهد الأموي والعباسي . بموجب أحكام السلطة الدينية يتوجب على الأفراد إطاعة الأوامر والقوانين التي تصدرها الخلافة لأن طاعتها هي طاعة الله ومعصيتها والوقوف ضدها هي معصية الله والوقوف ضده. ويكون سلطان الملك أو الخليفة هنا مقدساً نظراً لدعمه وإسناده وتأييده من قبل الله. وان أبناء الشعب يخافون الخليفة أو الملك ولا يعصون أوامره حيث ان عصيان الخليفة أو الملك ما هو إلا شكل من أشكال العصيان لله سبحانه وتعالى . وعصيان الله يعنى تحديه والوقوف ضد تعاليمه وأوامره وشريعته. وأمر مثل هذا يجلب للعاصي أنواع المشاكل والشرور في الحياة الأولى والحياة الثانية.

ومن الجدير بالملاحظة ان الحكم السياسي لإمبراطور الصين واليابان والحكم السياسي لملوك انكلترا وألمانيا سابق يعتمد على نظرية التفويض الإلهي أي اعتماد شرعية وقوة السلطة على إرادة الله ومشيئته التي تتجسد في ضرورة حكم المجتمع من قبل الملك أو السلطان . فالملك يحكم المجتمع بموجب الرسالة الإلهية المقدسة التي استلنها من قبل الله . وهنا تكون شرعية سلطته واضحة ولا يمكن لأحد ان يعترض عليها او يتحدها لأن هذا يقف ضد إرادة الله وقوانينه السماوية المقدسة .

٢- المبررات التي تستند على العادات والأعراف الاجتماعية

وقد تستند السلطة لا على الدين وإرادة الله بل تستند على العادات والتقاليد والسوابق والأعراف وقوانينها العقائدية والسلوكية. وتعتبر هنا العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية كأشياء مقدسة يجب إطاعتها والتصرف بموجبها. فالعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية التي هي ضوابط وأحكام أخلاقية وسلوكية هي التي تؤكد على ضرورة حكم المجتمع من قبل ملك أو رئيس معين .

وهنا يكون لحكم العادات والأعراف الاجتماعية قوة خارجية ملزمة تدفع الأفراد والجماعات الى التحلي بالقوانين التي تقرها العادات والتقاليد والأعراف . ان العادات والتقاليد والسوابق الاجتماعية تبرعن ضمير الأمة وطموحات وأمان الشعب من أقدم العصور . فقد اختار أبناء الشعب هذه العادات والأعراف في الزمن السابق عن طريق الخطأ والتجربة ومدى ملائمتها للظروف والحاجات والمشكلات الاجتماعية وبعد اختيارها واعتمادها من قبل أبناء الشعب في ضبط العلاقات والسلوك برهنت بأنها قادرة على تحديد العمليات الاجتماعية التي يريدها أبناء المجتمع والتي من شأنها ان تطور المجتمع وتحقق وحدته وتماسكه . لهذا ان يستمر مفعولها وتأثيرها اذا أراد المجتمع ان يحافظ على كيانه ويجرز التقدم والرقى الذى يضمن سعادته ومستقبل أبنائه . اذا كانت العادات والأعراف الاجتماعية مثلاً تدعم سلطة عائلية معينة وتمنحها شرعية حكم المجتمع ، فان على هذه العائلة الاستمرار ر في حكم المجتمع والحكم يكون هنا وراثيا أي ان الحكم والقوة تسلم من الاجداد الى الآباء ومن الآباء الى الابناء . ومثل هذا الحكم يكون شرعيا وملزما بسبب قوة العادات والتقاليد والأعراف التي تدعمه وتبرر شرعيته وقانونيته وفى نفس الوقت تدفع أبناء المجتمع إلى طاعته وتأييده وحمايته. ومن أمثلة السلطة التقليدية سلطة ملكة بريطانيا وسلطة ملوك السويد والدنمارك وإسبانيا وسلطو أغلب الأنظمة الملكية في العالم .

٣- <u>المبررات الدستورية والعقلانية</u>

لا تستند السلطة على عامل الدين وعامل العادات والتقاليد الاجتماعية فقط بل تستند على العوامل الدستورية والعقلانية. وهذا يعنى ان شرعية السلطة تعتمد على قوة القانون والدستور والعقل . فالسلطة في المجتمع الصناعي الديمقراطي الحديث غالبا ما تكون دستورية وعقلانية ، أي ان مبررات حكمها تركز اما على الانتخابات البرلمانية أو حكم القانون وسيادته أو كفاءة ومقدرة رئيسها أو قائدها ، إضافة إلى مقدرة وكفاءة الأشخاص الذين يشغلون مراكز القوة والحكم فيه . ان السلطة التي تبرر قوتها بحكم الدستور هي السلطة التي تعتمد على الانتخابات الديمقراطية ، هذه الانتخابات التي ينظمها الدستور ويحدد طبيعتها وصورتها . فالدستور هو الذى يحدد طبيعة وأهمية السلطة التشريعية ويحدد كيفية انتخابها وحلها . لكن الانتخابات العامة هي التي تجلب السلطة إلى الحكم ، فالشعب من خلال عملية الانتخاب يصوت إلى الحزب أو الفئة التي يريدها ان تحكم المجتمع . وبعد عملية التصويت وفوز الحزب بأغلبية الأصوات يمنح حرية تكوين الحكومة التي تمارس السلطة السياسية بأكملها.

وهنا تعتبر السلطة شرعية لأن الشعب هو الذى اخترها بطريقة الانتخابات والاستفتاء وخولها بحكمه وتقرير مصيره . ومن أمثلة السلطة التي تستند على المبررات الدستورية معظم دول أوربا الغربية التي تختار حكوماتها عن طريق التصويت البرلماني كبريطانيا وفرنسا والسويد وألمانيا الاتحادية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. والسلطة الدستورية هي السلطة العقلانية حيث ان اختيارها يكون من محض إرادة أغلبية أبناء المجتمع .
وانها لا تعتمد على القوانين القبلية والعشائرية التي تأخذ بعين الاعتبار أهمية الأعراف والعادات والتقاليد في حكم المجتمع بل تعتمد على حكم القانون ومبدأ المواطنة الذى يساوى جميع الأفراد في الواجبات والحقوق وينظر اليهم نظرة متكافئة تعتمد على مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية .وعقلانية السلطة الدستورية تعتمد أيضاً على مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. فالاعتبارات العائلية والقرابية والعاطفية لا تدخل في اختيار الشخص للمركز الوظيفي الحساس في حالة السلطة العقلانية حيث ان عملية الاختيار تعتمد بصورة مباشرة على كفاءة ومهارة الشخص في العمل الذى ينسب اليه .
أذن السلطة الدستورية هي السلطة التي تتلاءم مع ظروف متطلبات المجتمع الحديث ، المجتمع الذى يعتمد على مبادئ التصنيع والتحضير والتحديث الشامل . وان مبرراتها تستند على الانتخابات العامة ، ثقة الشعب بها ، كفاءتها ومهاراتها في أداء الآمال التي يحتاجها المجتمع وأخيراً اعتمادها على المبادئ الديمقراطية والموضوعية في اختيار الأشخاص الذين يشغلون مراكزها الحساسة ونظرتها نظرة متساوية لجميع الأفراد والجماعات مهما تكن خلفياتها الاجتماعية وانحداراتها الطبقية . ويمكن اعتبار السلطة في مصر سلطة دستورية وعقلانية لان جميع الصفات الدستورية والعقلانية تنطبق عليها. فوجد القوانين الشمولية والجماعية التي تنطبق على الأفراد بالتساوي ووجود المجالس الوطنية والتشريعية والشعبية التي يتم انتخابها بالطرق الديمقراطية الحقه ووجود التمثيل النقابي والمهني ومساواة المرأة مع الرجل في الواجبات والحقوق الاجتماعية تشير جمعها إلى أن السلطة في مصر تستند على المبادئ العقلانية والدستورية .

٤- <u>المبررات الكرزماتيكية</u>

تستند السلطة على المبررات الكرزماتيكية عندما يتمتع قائدها بصفات متميزة وفريدة من نوعها كصفة الذكاء الخارق والنبوغ ، القدرة على حل المشاكل ومجابهة التحديات ، القدرة على توحيد أعضاء الجماعة ، البروز في حقول العلم والمعرفة ، اللباقة في الكلام والقابلية على إقناع الغير بالأفكار والمواقف التي يحملها وهكذا . وهذه الصفات لا يتمتع بها أي شخص في المجتمع ما عدا القائد الكرزماتيكى (Charismatic Leader) الذى بفضل صفاته الجذابة وشخصيته اللامعة وقدراته غبر المحدودة في مجابهة المحن والشدائد والتحديات يستطيع كسب وتأييد الجماهير له والالتفاف حوله . وغالباً ما يدعى القائد الكرزماتيكى بأن له رسالة مقدسة يجب العمل من أجل تحقيقها ووضعها موضع التنفيذ وان له رؤى ثاقبة وتصور شامل للأمور والمشاكل والأحداث الحاضرة ويستطيع تنبؤ مستقبل المجتمع ومصيره . والقائد الكرزماتيكى لا يتصرف بموجب الأحكام والقوانين بل يتصرف بموجب أهوائه ودوافعه ورغباته ، ويبرر تصرفه هذا بقدرته على معرفة وتحليل الأمور ومواجهتها مواجهة حقيقة وحاسمة وإخلاصه للمجتمع وتفانيه في خدمته والتضحية من أجله .

والتصرف الفردي الذى ينتهجه القائد والذى لا يخضع لحكم القانون يجعله دكتاتوراً لا تحد سلطته الواسعة أية حدود أو ضوابط .
ومن الجدير بالإشارة ان القائد الكرزماتيكى يظهر وقت الأزمات والشدائد والنكبات التي تلم بالمجتمع . وبعد ظهوره يفصح للشعب بأنه قادر على إنقاذه من الأزمات والشدائد. وبفضل صفاته القيادية الجذابة ووعوده المغرية يثق به المجتمع ويمنحه السلطة المطلقة للتصرف بشؤونه ومصيره كما يشاء .ولكن المجتمع ينتظر الانتصارات والمنجزات من القائد الكرزماتيكى ، فإذا نجح في تحقيق الوعود التي قطعها على نفسه لأفراد مجتمعه فان كرزماتيكيته ستقوى وتتعمق ويستمر بحكم المجتمع ويحصل على المزيد من الدعم والتأييد . اما إذا فشل في تحقيق الوعود والأهداف فان صفة الكرزمة ستضعف عنده أو تتلاشى وهنا يتحول القائد إلى شخص اعتيادي لا يستطيع حكم المجتمع لفترة أطول بسبب سحب الشعب الثقة منه . وأمور كهذه ستدفع القائد إلى التعرض لأزمات نفسية واجتماعية حادة تسبب انتحاره أو فاته بصورة غير متوقعة ومن أمثلة القادة الكرزماتيكيين الذين شهدهم التاريخ نابليون وهتلر وموسيلينى وستالين .

٥- <u>مبررات المصلحة العامة والصالح العام</u>

وشرعية السلطة قد تستند على ادعائها بأنها تعمل من أجل تحقيق المصلحة العامة. فالدولة الت تستند شرعيتها على الصالح العام تعتبر بمثابة المؤسسة الوحيدة الت تلبى مطاليب الصالح العام ، وهى بعكس الجماعات الأخرى التي تعمل لصالحها فقط وصالح أفرادها ومنتسيبيها . ان الدولة هذه تعمل لجميع فئات وجماعات المجتمع دون تفريق أو تمييز بين جماعة وأخرى . عندما تسيطر الدولة على وظائف الأمن الداخلي والدفاع الخارجي وتقدم الخدمات الصحية والثقافية والاقتصادية للأفراد وتسيطر على خدمات الماء والكهرباء والسكك الحديدية والملاحة الجوية فأن سيطرتها هذه تخدم المصلحة العامة لأبناء المجتمع. فخدمات الماء والكهرباء مثلاً لا تقدم إلى مجموعة من الناس بل تقدم لجميع أبناء المجتمع بغض النظر عن انحداراتهم الطبقة وخلفياتهم الاجتماعية ومستوياتهم الثقافية والعلمية. والدولة عند تقديمها مثل الخدمات الضرورية لأبناء المجتمع لا تنظر إلى موضوع الربح الاقتصادي بقدر ما تنظر إلى تجهيز الأفراد والعوائل بالماء والكهرباء الذى يحتاجونه في حياتهم اليومية . اذن غرض الدولة من خدمة أفراد الشعب هو تحقيق المصلحة العامة . وهذا الغرض يختلف عن أغراض الهيئات والمؤسسات الخاصة التي قد تقدم مثل هذه الخدمات للمجتمع.
فهذه المؤسسات والهيئات لا تنظر إلى موضوع الصالح العام بقدر ما تنظر إلى الأرباح العالية التي تتوقعها أو المعاملة التفضيلية التي تقدمها لجماعة من الناس دون الجماعة الأخرى.
ومفهوم المصلحة العامة لا يعنى سد وإشباع حاجات أغلبية أبناء الشعب لخدمة معينة أو بضاعة معينة بل يعنى قيام مؤسسات القطاع العام بتلبية حاجات وأماني جميع عناصر وقطاعات الشعب بغض النظر عن درجة قربها أو بعدها عن السلطة. ان تأميم البترول في العراق عام ١٩٧٢ من قبل حكومة الثورة جاء ليخدم المصلحة العامة من حيث ان أرباح البترول التي كانت تجنيها الشركات الاحتكارية أصبحت التأميم ملكاً للحكومة العراقية . وقد استثمرت هذه الأرباح تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذه الخطط التي تطور المجتمع وتخدم طموحات أبنائه إذن تعتمد شرعية السلطة على سعى الدولة من أجل تحقيق المصلحة العامة التي تختلف بل وتتناقض مع المصلحة الخاصة.
وسعى الدولة من أجل تحقيق المصلحة العامة هو الذى يجعلها تختلف عن بقية المنظمات الاجتماعية الأخرى وفى نفس الوقت يمنحها صفى القانونية والشرعية التي لا يمكن لأى فرد أو جماعة ان تتحداها وتقلل من شأنها بأية صورة من الصور . ومهما تكن مبررات شرعية السلطة فان الحكام يعمدون في رسم سياستهم إلى وسيلتين هما وسيلة الإقناع ووسيلة الإكراه أو استعمال القوة.

سابعا : انواع الجول والسلطات السياسية

لا توجد هناك حدود ثابتة ومستقرة تفصل النظم السياسية في العالم بعضها عن البعض الآخر. فالدول والسلطات لا تكون على نمط واحد بل تكون على أنماط مختلفة ، وبالرغم من هذه الحقيقة فلا توجد دولة أو سلطة تتميز بنظام سياسي معين جعلها تختلف عن الدول والسلطات الأخرى . لكن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من السلطات السياسية، ولا توجد دولة في العالم في الوقت الحاضر تعتمد على نمط من السلطة دون غيره من الأنماط، فالدول لا تنتهج نظاما سلطويا متميزا تنتهج مزيجا من الأنظمة السلطوية التي سنشرحها بعد قليل. ومه هذا فان هناك مجتمعات تنتهج نظما سلطويا معينا دون غيره من الأنظمة السلطوية الأخرى . لكن جميع الدول تتبع مزيجا من الأنظمة السلطوية المعروفة. وبالنظام السلطوي لا نعنى النظام لدكتاتوري بل النظام الذى يعتمد على السلطة والسيادة .

وتسيم السلطات أو الدول في العالم يستند على عامل شرعية النظام السياسي الذى تدعيه الدولة . فشرعية الدولة قد تعتمد على السلطة الشرعية والعقلانية (Rational-Legal Authority) أو تعتمد السلطة التقليدية (Traditional Authority) أو تعتمد على السلطة الكرزماتيكية (Charismatic Authority) .

ففي حالة السلطة الشرعية العقلية يدعى أعضاء الدولة بضمنهم الرئيس أو الملك بأن سلطتهم وسيادتهم تعتمد على قادة اللاشخصية ، وان مراكزهم وما يكتنفها من حقوق وواجبات تحدد تحديداً شرعيا عقلانياً يعتمد على مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب . وان هذه السلطة تكمن في النظام الشرعي العقلاني ذاته وليس في الشخصيات التي تحتل المراكز وتتأثر بالاعتبارات الجانبية كالمحسوبية والمنسوبية والجاه والنفوذ وصلة العائلة والقرابة ..... الخ. وتعتمد هذه السلطة على المبادئ البيروقراطية في الإدارة والتنظيم وتمشية الأمور والمعاملات. والبيروقراطية كما نعلم تنتهج الأساليب والممارسات الرسمية وتعتمد على مبدأ الكفاءة والقدرة في تأدية الواجب وتخضع لحكم القانون (The Rule of Law) خضوعا تاماً ومطلقاً.

أما السلطة التقليدية في المجتمع فتركز على قاعدة أصالة التقاليد والعادات والأعراف الاجتماعية التي تحكم المجتمع وتحدد سلوكه وعلاقات أعضائه. وشاغلو السلطة التقليدية يؤكدون عادة على أهمية الماضي السحيق والسوابق المتعارف عليها حيث أنها حجر الزاوية للطاعة والاحترام وتنفيذ الأوامر في هذا النوع من النظام .

إلا ان هناك فروقاً أساسية بين النظام العقلي الشرعي للسلطة والنظام التقليدي للسلطة يجب ذكرها وتوضيحها هنا .

الفرق الأول هو أن عقلانية السلطة في النظام الشرعي تتجسد في اعتبار القوانين وسائل فعالة لتحقيق غايات سامية يؤمن بها المجتمع ويعتقد بأهميتها وفاعليتها . في حين يعتبر النظام التقليدي للسلطة القوانين والسوابق على أنها أشياء مقدسة وسامية لابد من إطاعتها واحترامها والخضوع لشروطها وأوامرها وبنودها. لهذا تسمح السلطة الشرعية والعقلانية بسن قوانين جديدة تتلاءم مع طبيعة المجتمع وحاجاته المتطورة . في حين لا تسمح السلطة التقليدية بسن القوانين الجديدة وإلغاء القوانين القديمة حيث ان القوانين القديمة هي أشياء مقدسة وسامية لا يمكن تبديلها أو إنهاء مفعولها مهما كانت الأمور .

والفرق الثاني بين النظامين السياسيين هو ان النوع الشرعي للسلطة هو نظام سياسي يتسم بالعقلانية من حيث ان القوانين تعتبر نظاما متكاملا من الأحكام المجردة المتنوعة والمتشعبة والتي يمكن تطبيقها على جميع الحالات التي تظهر إبان فترة الحكم . فالقانون في النظام الشرعي يلعب الدور المهم في تحديد السلوك والعلاقات الاجتماعية والسياسية وتحدد الحقوق والواجبات. بينما القوانين في النظام التقليدي تعتبر بمثابة سوابق غير متكاملة ولا متصلة بعضها البعض اتصالاً علميا ومنطقيا.

لهذا تكون قوانين السلطة التقليدية جامدة ومتحجرة ولا يمكن تطبيقها على الحالات الجديدة التي تظهر في المجتمع خلال فترة الحكم. لذا يبادر النظام التقليدي للسلطة بمنح الحكام مطلق الحرية في استعمال صلاحياتهم واجتهاداتهم وآرائهم الخاصة في حل القضايا والمشاكل التي تمر أمامهم . وهنا يؤكد هذا النظام على أهمية الأشخاص الذين يحتلون المراكز القيادية في السلطة ، فهم يحلون محل الأحكام والقوانين التي تسير أمور المجتمع وتحدد سلوكية وفاعلية أفراده ورعاياه .

أما النوع الكرزماتيكى للسلطة فانه يؤكد على أهمية الصفات والمزايا الشخصية الجذابة والخارقة التي يتمتع بها الشخص الذى يدعى السلطة والحكم . ان اصطلاح كرزمة (Charisma) يعنى هبة الرب التي ينعم بها على أشخاص قلائل بحيث يصبح الشخص الذى يحمل الهبة الربانية هذه قائداً للمجتمع والأمة . وقد لا يدعى القائد الكرزماتيكى بأنه يتمتع بصفات وقوة ربانية غير أنه من خلال اتصالاته واحتكاكه مع الجماهير تظهر هذه الصفات وتجعله مختلفاً عن بقية الأشخاص ومتميزاً عليهم . ومثل هذه الصفات النادرة والمتميزة التي يحملها القائد هي التي

تدفع اتباعه وأبناء مجتمعه على احترامه وتقديره والالتفاف حوله وتمكنه من قيادة المجتمع وحكمه . وغالبا ما يكون القائد الكرزماتيكى ثورياً بسلوكه وأساليبه الاجتماعية والسياسية .
ولكن يجب ان نوضح هنا بأن العناصر الكرزماتيكية للسلطة غالبا ما تخلط مع العناصر الشرعية العقلية والعناصر التقليدية للسلطة . بيد ان القائد الكرزماتيكى غالباً ما يعلن سلطته ضد التقاليد والأحكام الشرعية والعقلية الموجودة في المجتمع . أو بمعنى أخر انه بعلو على القوانين والتقاليد نظراً لاعتقاده الجازم بحتمية تنفيذ الرسالة التاريخية التي تساعد المجتمع على بلوغ أهدافه وطموحاته المنشودة. وبسبب الصفات اللامعة التي يتمتع بها القائد الكرزماتيكى يحترم هذا القائد ويقدر تقديراً فائقاً من قبل أبناء مجتمعه إلى درجة ان اتباعه يعبرون عن استعدادهم في التضحية بأنفسهم وأموالهم من أجل حمايته وعزته ورفعته . ويعتبرون أبناء المجتمع القائد الكرزماتيكى عالماً ومتضلعاً في عدة مهارات وحقول علمية وانه قادر على إنقاذ المجتمع من المشكلة أو الفاجعة التي ألمت به وقيادته من الفشل إلى النصر المحقق .

أسئلة المحاضرة السادسة

السؤال الأول :

(يقوم المجتمع بمجموعة وظائف أساسية للأفراد والدولة تمكن كل منهما من تحقيق أهدافه والوصول إلى ((طموحاته المنشودة

تحدثي / تحدث بالتفصيل عن ما يقدمه المجتمع للدولة والأفراد

السؤال الثاني

لا تستند السلطة على عامل الدين وعامل العادات والتقاليد الاجتماعية فقط بل تستند على العوامل الدستورية والعقلانية.

اشرح / اشرحى العبارة السابقة بالتفصيل